

تحرك عاجل

حرمان محام معتقل من الرعاية الصحية الملائمة

يتعرض محامي حقوق الإنسان والنائب السابق في مجلس الشعب (البرلمان) زياد العليمي للحرمان من الرعاية الصحية الملائمة على أيدي مسؤولي سجن طرة، وسط مخاوف من أن أوضاعه الصحية تجعله عرضةً للخطر على وجه الخصوص في حالة إصابته بفيروس كوفيد-19. ويُحتجز زياد العليمي تعسفياً منذ أكثر من عام، مع اثنين من الصحفيين والسياسيين، وهما حسام مؤنس وهشام فؤاد، بالإضافة إلى 12 آخرين بتهم تتعلق بأنشطتهم السياسية السلمية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعييركم الخاص أو باستخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام المستشار حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

الفاكس: +202 2577 4716

البريد الإلكتروني: m.office@ppo.gov.eg

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد

في ظل المخاوف المتزايدة بشأن انتشار وباء فيروس كوفيد-19 في السجون المصرية المكتظة، فإن ثمة خطراً يحيط بصحة سجين الرأي زياد العليمي، حيث يعاني من المرض المناعي المعروف باسم الغربناوية "ساركوفيوزيس"، ومن الربو وارتفاع الضغط والسكري. وبالرغم من ذلك، تحرم سلطات السجن من الحصول على الرعاية الصحية الملائمة. ووفقاً لما ذكره طبيب، على علم بحالة زياد العليمي الصحية، فقد كان زياد قبل سجنه يحافظ على استقرار أوضاعه الصحية من خلال إجراء فحوص تشخيصية دورية، وضبط جرعات الأدوية الملائمة. إلا أنه لم يتم فحص ومتابعة حالته الصحية بشكل دوري أثناء احتجازه، حيث ترفض سلطات السجن باستمرار الطلبات المقدمة من أسرته ومحاميه لإجراء تقييم طبي شامل له. كما حُرم زياد العليمي من تلقى علاج لارتشاح الغلاف

ال TAMORI المبطن للقلب، والذي أصيب به في السجن. وبدون التخدير والعلاج الملائمين، فإن صحة زياد العليمي معرضة لخطر مزيد من التدهور.

وبإضافة إلى ذلك، فقد حُرم زياد العليمي من زيارات محاميه وعائلته، منذ أن أوقفت السلطات المصرية جميع الزيارات في السجون اعتباراً من 10 مارس/آذار 2020، كإجراء لمنع تفشي وباء فيروس كوفيد-19، ولكنها لم تكفل توفير سبل بديلة للتواصل بشكل منتظم.

ويواجه زياد العليمي ثلاث قضايا جنائية مختلفة من جراء أنشطته السياسية. ففي 25 يونيو/حزيران 2019، قبضت قوات الأمن تعسفياً على زياد العليمي (فيما يتصل بالقضية رقم 930 لعام 2019، المعروفة باسم قضية "خلية الأمل") بتهم تتصل بأنشطته السياسية السلمية. وفي 18 إبريل/نيسان 2020، أدرجت الدائرة المختصة بالإرهاب في محكمة جنح القاهرة زياد العليمي و12 آخرين على قوائم "الإرهاب" في مصر لمدة خمس سنوات، فيما يتصل بالقضية رقم 571 لعام 2020، ومن بين النتائج المترتبة على هذا القرار المنع من السفر، والتحفظ على الأموال، وحضر ممارسة الأنشطة السياسية. وفي 2 يونيو/حزيران 2020، أيد رئيس محكمة أعلى قرار الإدانة، والحكم الصادرين ضد زياد العليمي فيما يتصل بالقضية رقم 684 لعام 2020، وذلك لإجرائه مقابلة مع محطة "بي بي سي العربية" عن وضع حقوق الإنسان في مصر.

وبناءً على ما سبق، ألتمنس من سيادتكم الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن زياد العليمي، وحسام مؤنس، وهشام فؤاد، وغيرهم من الأشخاص المحتجزين على ذمة القضية رقم 930 لعام 2019، حيث أن احتجازهم يُعد تعسفياً ولا يستند إلا إلى ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية. كما أناشدكم أيضاً ضمان إسقاط جميع التهم الموجهة إليهم، وإلغاء قرار إدراج زياد العليمي على قائمة "الإرهاب". وإلى أن يتم الإفراج عنهم، أناشد سيادتكم التكفل بحصول زياد العليمي وغيره من المحبسين على الرعاية الصحية الملائمة وعلى سبل الاتصال بشكل منتظم بعائلاتهم ومحاميهم.

وتقضوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير.

معلومات إضافية

وثقت منظمة العفو الدولية القبض على 15 شخصاً في القضية رقم 930 لعام 2019، المعروفة باسم قضية "خلية الأمل". ومن بين المعتقلين زياد العليمي، النائب السابق في مجلس الشعب (البرلمان)، ومحامي حقوق الإنسان والقيادي في "الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي"؛ والصحفي حسام مؤنس، المتحدث باسم حزب "التيار الشعبي" اليساري؛ والصحفي والناشط النقابي السياسي الاشتراكي هشام فؤاد، بالإضافة إلى 12 شخصاً

آخرين قُبض عليهم في تواريخ منفصلة ما بين 9 يونيو/حزيران و 11 يوليو/تموز 2019. وتعرض سبعة على الأقل من هؤلاء المعتقلين للاختفاء القسري، بينما تعرض ثمانية على الأقل للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الصعق بالصدمات الكهربائية، والضرب والتهديد. كما تتوفر لدى منظمة العفو الدولية معلومات عن 105 أشخاص آخرين يخضعون للتحقيق في إطار القضية نفسها، وكثيرون منهم رهن الاحتجاز في الوقت الراهن.

وتحتجز نيابة أمن الدولة العليا حالياً المتهمون في هذه القضية احتياطياً على ذمة التحقيق، بشأن اتهامات لا أساس لها، من بينها "مساعدة جماعة إرهابية"، و"الانتماء إلى جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة"، بالإضافة إلى تهم أخرى. وتعلق التهم بممارسة أنشطة مشروعة، بما في ذلك المشاركة في الشؤون العامة، والتغيير السلمي، والدفاع عن حقوق الإنسان.

وقد كشف النقاب عن القضية في 25 يونيو/حزيران 2019، عندما أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها أنها تمكنت من اكتشاف "مخطط عدائي" أعدته قيادات جماعة "الإخوان المسلمين" الهاجرة إلى الخارج، بالتنسيق مع القوى السياسية المدنية [داخل مصر] لاستهداف الدولة ومؤسساتها وصولاً لإسقاطها تزامناً مع احتفالات 30 يونيو/حزيران. ويشير البيان إلى ضلوع عدد من عناصر جماعة "الإخوان المسلمين" والشخصيات المعارضة في الخارج، وكذلك إلى القبض على عدد لم يُحدد من الأشخاص داخل مصر، من بينهم ثمانية ذكرهم البيان بالاسم. وقد شهدت مصر ارتفاعاً في عدد المعتقلين الذين يُحتجزون احتياطياً على ذمة التحقيق لعدة أشهر، بل وسنوات أحياناً، بسبب تهم تتعلق بالإرهاب، وتستند في كثير من الحالات إلى تحريات الشرطة فقط. وبعد حوالي شهرين على تعديل "القانون رقم 8 لسنة 2015 بشأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين"، في فبراير/شباط 2020، أدرجت الدائرة المختصة بالإرهاب في محكمة جنایات القاهرة زياد العليمي و 12 شخصاً آخرين على قائمة "الإرهاب" لمدة خمس سنوات. وتجيز التعديلات الأخيرة للنيابة العامة أن تقدم للمحاكم قوائم بالكيانات والشخصيات التي تصفها بأنها "إرهابية" سواء وقع الفعل الإرهابي (حسبما يُدعى) أو لم يم يقع ، وذلك استناداً إلى "تحريات أو معلومات" الشرطة فقط. وقد أضيف زياد العليمي إلى القائمة دون عقد أي جلسات أو اتباع الإجراءات الواجبة. وقد تقدم محاميه باستئناف للطعن في قرار المحكمة.

وشنت السلطات المصرية حملة قمعية شرسة ضد منتقديها ومعارضيها من مختلف التيارات السياسية، من مؤيدي جماعة "الإخوان المسلمين" إلى النشطاء اليساريين والليبراليين، وحتى بعض مؤيدي الرئيس الأسبق حسني مبارك. كما استهدفت حملة القمع صحفيين ومحامين وأطباء وموظفين في منظمات المجتمع المدني، وأشخاصاً من الجمهور العام، بما في ذلك بعض مشجعي كرة القدم وأشخاص جاهروا بانتقاد الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية. وكان من شأن هذه الاعتقالات أن تحول مصر من الناحية الفعلية إلى سجن كبير، لا يُسمح فيه بالمعارضة أو الانقاد أو التغطية المستقلة للأحداث.

وترى منظمة العفو الدولية أن هذه الاعتقالات تتعلق على نحو مباشر بخطط لتشكيل ائتلاف لتوحيد صفوف الأحزاب المدنية قبل الانتخابات البرلمانية، التي كان مقرراً إجراؤها بين إبريل/نيسان ومايو/أيار 2020. وجاء نمط هذه الاعتقالات مماثلاً لنمط لوحظ في عام 2017 قبل الانتخابات الرئاسية التي أجريت عام 2018، حيث شنت السلطات المصرية حملة قمع غير مسبوقة ضد المعارضين السياسيين ومنتقدي السلطات، وهي حملة تُوجت باعتقال منافسين للرئيس السيسي ومؤيديهم. كما أدخلت مصر في عام 2019 تعديلات على دستورها أرجى بموجبها موعد الانتخابات الرئاسية ليكون في عام 2024 بدلاً من عام 2022، مما يتيح للرئيس السيسي فعلياً البقاء في سدة الحكم حتى عام 2030.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

يمكن استخدام لغة بلادكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 24 أغسطس/آب 2020

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلادكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: زياد العليمي، حسام مؤنس، وهشام فؤاد (صيغ المذكر)

الرابط إلى التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/0839/2019/ar>